لشؤون العلاقات بين الدول الامريكية ، والذي ذكر فيه بأن أية سياسة من طرف بلد منتج مخالفة لمصالح شركة بترولية امريكية هي أوتوماتيكيا مخالفة لمصلحة الولايات المتحدة او مخالفة للمصلحة الوطنية) . ولقد كانت هذه الشركات في الماضي تحاول ، ذرا للرماد في العيون، أن تصدر بعض التصريحات التي تنتقد فيها السياسة الامريكية المعادية للعرب وتدعو الى مواقف أكثر اعتدالا من القضايا العربية . ولكنها بعد عدوان ١٩٦٧ لم تعد حتى تتمسك بهذا القناع ولم نسمع عن أية شركة انها اتخذت موقفا واحدا مواليا للعرب ومنتقدا للسياسة الامريكية . وهذا شيء مفهوم ، فبالاضافة الى كون هذه الشركات جزءا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الامبريالي فانها شعرت برضى كبير بعد عدوان ١٩٦٧ واحتلال الاراضي العربية من قبل اسرائيل لان معنى ذلك بالنسبة لها ان يركز العالم العربي قواه على دحر العدوان واستعادة أراضيه وبذلك ينصرف عن كفاحه لاسترجاع ثرواته النفطية وتأمين حقوقه المشروعة عليها وتستمر الشركات في جني أرباحها آمنة مطمئنة . بل ان من الحقائق المعروفة ان الشركات النفطية حققت في الفترة التالية للعدوان معدلات أرباح تزيد عن معدلاتها قبل العدوان نتيجة استغلالها للاضطراب الذي حدث في عمليات نقل النفط والارتفاع الكبير في أجور الشحن بالناقلات التي تسيطر شركات النفط نفسها على الجزء الاكبر منها سواء عن طريق ملكيتها الخالصة لها أو عن طريق استئجارها لآجال طويلة (عشر سنين ، عشرين سنة .. الخ) . وقد ذكرت مجلة بتروليوم انتليجنس ويكلي الناطقة بلسان شركات النفط أن أرباح هذه الشركات قد ازدادت ١٠ ٪ في عام ١٩٦٨ بالنسبة لعام ١٩٦٧ . وخلال الشهور الستة الاولى من عام ١٩٦٩ كانت أرباح الشركات النفطية تزيد ١٥ ٪ عما حققته خلال الفترة نفسها من عام ١٩٦٨ . وينسب المراقبون ذلك الى آثار العدوان الاسرائيلي ضد البلاد العربية لا سيما اقفال قناة السويس وارتفاع أجور الشحن .

ثم ان من المعروف ان الشركات البترولية مرتبطة بكثير من الروابط المالية مع الرأسمال الصهيوني العالمي . فمن الحقائق المعروفة مثلا ان عائلة روتشيلد الصهيونية تملك جزءا كبيرا من أسهم شركة شل وقد تبرعت هذه العائلة ببضعة ملايين من الدولارات للمجهود الحربي الاسرائيلي . كما تملك هذه العائلة أسهما في شركة البترول الفرنسية وكذلك في شركة جلف (Gulf) أويل(١). كما ان من المعروف ان عائلة روكفلر هي من أغنى العائلات الامريكية التي تسيطر على شركات نفطية كبرى تعمل في مختلف البلاد العربية، وهي شركة ستاندارد نيوجرسي ، وستاندارد كاليفورنيا ، وموبيل أويل ، ويشغل دافيد روكفلر شخصيا منصب رئيس بنك « تشيز مانهاتن » التابع لآل روكفلر والذي له مصالح كبرى في البلدان العربية . هذا البنك يتولى توزيع سندات القرض الاسرائيلية في الولايات المتحدة وقد اشترت الشركات البترولية التابعة لآل روكفلر وشركات كثيرة غيرها الكثير من هذه السندات . ولذا فان من المؤكد ان جزءا من الارباح المتحققة من استغلال النفط العربي يوجه على هذا النحو الى اسرائيل من أجل دعم سياستها العدوانية .

وبالاضافة الى العوامل والاعتبارات والمبررات المتقدمة التي تحفز على التأميم فان هنالك عوامل واعتبارات يصح أن نطلق عليها اعتبارات نفسية أو بسيكولوجية : ان تأميم النفط العربي لو تحقق فانه لا يمثل مجرد زيادة مئات الملايين من الدولارات سنويا في دخلنا ، مع انها ليست بالشيء القليل ، ولكنه سيمثل نوعا من الثورة على أنفسنا ، على أسلوبنا الاتكالي في التفكير والتصرف والاعتماد على الغير في استثمار ثرواتنا وعلى قبولنا لهذا الامر الواقع السيىء وهذا الاستعمار الاقتصادي الذي تمثله الامتيازات النفطية . انه سيمثل تغييرا جذريا في العقلية العربية وبداية خوض كفاح ايجابي نشيط لتحقيق مستقبل أفضل . ان العالم العربي يعيش في هذه الايام تحت وقع الهزائم المتواصلة التي ثبطت العزائم واضعفت المعنويات وهو بحاجة الى شحنة قوية من التفاؤل تأتيه هذه المرة من